



## التداخل بين الدية والتعويض المدني دراسة شرعية قانونية

the interference between blood money and civil compensation in a sharia and law

شايب عدة<sup>1</sup>، عبد القادر حباس<sup>2</sup>.

1 - طالب دكتوراه، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية

العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر

adda.chaib@univ-ghardaia.dz

2 - دكتور، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،

قسم العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر.

aek.habbes22@gmail.com

habbes.abdelkader@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 17- 07- 2020 تاريخ القبول: 30- 10- 2020

### ملخص -

إن بحث موضوع "التداخل بين الدية والتعويض المدني دراسة شرعية قانونية" في ثناياه تسليط الضوء على العناصر التي تشترك فيها الدية مع التعويض المدني، باعتبار الدية حق مالي للمجني عليه أو ورثته روعي في تقديرها أن تكون تعويضا عادلا عن الجريمة، فإلى أي مدى تتداخل مع التعويض المدني؟

ولما كان الحكم على الشيء فرعا عن تصويره بدأنا ببيان حقيقة الدية والتعويض المدني، مع عقد مقارنة بينهما، ثم استعرضنا العناصر التي تشترك فيها الدية مع التعويض المدني.

خلصنا في الأخير إلى أن الدية في حالة الخطأ تقابل التعويض المدني الناشئ عن المسؤولية التقصيرية في القوانين الوضعية، وأنه رغم اشتراك الدية مع التعويض المدني في كثير من العناصر إلا أن ذلك لا يعني أنهما وجهان لعملة واحدة، بل

تمتاز الدية بخصائص أخرى باعتبار أنها جزء من فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية التي عجزت القوانين الوضعية الحديثة الإتيان بمثالها.

**الكلمات المفتاحية:** الدية - التعويض المدني - الشريعة الإسلامية- القانون الوضعي.

## Abstract-

This Research Deals With “Interference Between Blood Money And Civil Compensation In Sharia And Law”; In Its Folds Highlight The Elements That Blood Money Shares With Civil Compensation, Considering It As Financial Right Of Victim Or His Family, In Its Appreciation Being Fair Compensation For The Crime. So, To What Extent Does It Overlap With Civil Compensation?

And Since Judging Thing Was A Branch Of His Conception, We Began To Clarify The Essence Of Blood Money And Compensation, Then We Compared The Meaning Of The Two.

We Concluded Finally That It In Event Of A Mistake Corresponds To Civil Compensation Arising From Tort Liability In Law, Despite The Elements That It Shares With Civil Compensation Doesn't Mean They Are Two Sides Of The Same Coin, Rather, It Has Others Several Characteristics, Within Philosophy Of Punishment In Sharia, Which Modern Laws Have Been Unable To Do.

**Keys Words:** Blood Money- Civil Compensation- Islamic Law – Law.

## 1. - مقدمة

حرصت الشريعة الإسلامية على حفظ النفس، واعتبرت السعي لإحياء نفس واحدة كأنما هو إحياء للناس جميعا، والاعتداء عليها تعدّ على جميع الناس، فحماية النفس هو المقصد الرئيسي للتشريع، إذ لولاها ما وجد مخاطب بالشرع، ولا مناهج للتكليف، وما تحقق الاستخلاف في الأرض بالنسل، ولا احتياج إلى مال؛ لذا احتاطت أحكامها أشد الاحتياط في مجال حفظ النفس وحسن الدماء من السفك، بتشريع أشد العقوبات الدنيوية والأخروية، معتمدة قاعدة المماثلة، فالإنسان فطر على الغضب للدم، وهذا الغضب لا يطفئه إلا الثأر، لذا لطفت

الشريعة الإسلامية من حدة النَّار ومنعت من الإسراف فيه بتقريرها لعقوبة القصاص، قال الله عزَّ وجلَّ: "وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ" [النحل: 126]. وَقَالَ: "فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ" [البقرة: 194]. فالعدالة تقتضي أن يؤخذ الجاني بمثل فعله، شفاءً لغيظ المجني عليه وأوليائه.

فلو فرضنا أن أبا قتل ولده، فكيف له أن يعيش حياة كريمة وهو يرى واطره في فلذة كبده يروح ويغدو بين الناس حرا طليقا، وحتى لو علم أنه مسجون فهل يظن أن سجن الجاني زمنا طالا أو قصر نار الكراهية المتقدة في قلبه، كلا ولكن يكفيه أن يمكن من رقبة الجاني ليقتص منه أو يعفو إلى الدية أو بدون دية، فالقصاص حياة للنفوس الآمنة، وشدته تكمن في إيجاد البديل عنه وهو الدية. فما شرع الحق في الدية إلا عند امتناع القصاص في الجرائم العمدية التي تقع على النفس أو على ما دونها، كما تُستحقُّ الدية بصفة أصلية في كل الجرائم التي تقع بطريق الخطأ لانتفاء القصد والعدوان والإدراك؛ لأنَّ الضَّرر مضمون دون اعتبار للفاعل أو ظروفه، فتكون الدية بهذا الاعتبار واجبة تدفعها العاقلة تخفيفا على الجناة ورحمة بهم وتعويضا للمجني عليه وأوليائه، فإن عجزت العاقلة أو انعدمت كما في عصرنا الحاضر أخذت الدية من أحد صناديق الضمان الاجتماعي أو من خزينة الدولة باعتبارها تقوم مقام بيت مال المسلمين، فإنه "لا يُطلُّ دم مسلم" أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى: [16450]

تبرز أهمية دراسة موضوع "التداخل بين الدية والتعويض المدني دراسة شرعية قانونية" لكونه يتناول بالدراسة والتحليل عنصرا هاما من عناصر العقاب الإسلامي ألا وهو الدية، وبيان مدى اشتراكها مع التعويض المدني باعتبارها بديلا عنها في القوانين الوضعية، فبعد اندهال أمراء المسلمين بالقوانين الوضعية المطبقة في الدول الغربية قاموا بعد استيرادها بترجمتها حرفيا وتطبيقها برمتها في دولنا الإسلامية، مما أدى إلى إلغاء الكثير من أحكام الشريعة الإسلامية، لكن بعد مدة زال هذا الذهول بسبب الظهور الجلي لعمور هذه

القوانين وحاجتها للتجديد المستمر فلا ثوابت بها، الأمر الذي أثر سلباً على معاملات الناس وحياتهم، ونتيجة لذلك ظهر الفقه المقارن بالقانون الوضعي الذي حاول من خلاله رواده إظهار محاسن الشريعة الإسلامية رغبة في دفع أولياء الأمور إلى العودة إلى تطبيق أحكامها، دون إنكار ما لا يتعارض معها من أحكام القوانين الوضعية، فما لا يتنافى مع الشريعة هو منها، وكذلك لا ينكر مسلم منصف أن قواعد القانون الوضعي فرضتها ظروف الحياة المعاصرة إضافة إلى قوة تنظيمها وتنوعها وانضباط صياغتها، فهذا موضوع يعمل على كشف العناصر التي تشترك فيها الدية مع التعويض المدني إظهاراً لمحاسن الشرع وكماله، إضافة إلى أن الدية والتعويض المدني من الأمور التي لها علاقة وثيقة بحياة الناس فلا يستغني أحد عن معرفتها، لإمكانية أن يصيب أي شخص ضرر أو يسبب ضرراً لغيره.

ما دفعنا إلى بحث هذا الموضوع وكشف ملابساته أن الدية تعويض يدفعه الجاني إلى المجني عليه أو ورثته مقابل الضرر والألم الذي سببه لهم، وما دام أنها جبر للضرر فإلى أي مدى تتداخل مع التعويض المدني؟

ولكي نجيب على هذه الإشكالية أتبعنا المنهج التحليلي؛ لأنه يتيح لنا عرض الآراء وفهم فحواها ثم تحليلها ومناقشتها سواء تعلق الأمر بنصوص في الشريعة الإسلامية أم في القانون الوضعي، كما أننا اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الذي لا تتم حلالة البحث إلا به وذلك باستقراء المادة العلمية من مظان الكتب والمصادر الشرعية والقانونية، وكذلك استعنا بالمنهج المقارن محاولين إجراء مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

وفقاً لما سلف سنقتصر في هذه البحث على دراسة الخصائص محل الاشتراك بين الدية والتعويض المدني، دون التعرض للخصائص التي تختلف فيها الدية عن التعويض المدني والتي هي محل اشتراك بين الدية والعقوبة الجنائية، وارتأينا أن يكون ذلك من خلال دراسة العناصر التالية:

## مقدمة

1. تعريف بموضوع البحث من خلال مصطلحاته.
  2. العناصر المشتركة بين الدية والتعويض المدني.
- خاتمة.

## 2. -تعريف بموضوع البحث من خلال مصطلحاته

القصد من التعريف بموضوع البحث هو بيان اشتراك الدية مع التعويض المدني في المعنى؛ وذلك لأن الشريعة الإسلامية شرعت الحكم بالدية لحكم عظيمة وفوائد جلية، ففيها ردع للجاني عن الجناية التي ارتكبها، وتعويض عن الضرر الذي لحق بالمجني عليه؛ وحتى تتوضح الصورة أكثر سنتناول تعريف الدية في العنصر الأول، وتعريف التعويض في العنصر الثاني.

### 1.2. -تعريف الدية

نتناول من خلال هذا العنصر الاتجاهات الفقهية التي تناولت تعريفا للدية بعد المرور على التأصيل اللغوي للفظ الدية.

#### 1.1.2. -الدية لغة

الدية: الهاء عَوْضٌ مِنَ الْوَأْوِ، تَقُولُ: وَدَيْتُ الْقَتِيلَ أَدِيهِ دِيَةً إِذَا أُعْطِيتَ دِيَتَهُ، وَأَنْدَيْتُ أَيَّ أَخَذْتُ دِيَتَهُ، وَإِذَا أَمَرْتِ مِنْهُ قُلْتَ: دِ فُلَانًا وَلِلْبَاشِيِّينَ دِيَا، وَلِلْجَمَاعَةِ دُوَا فُلَانًا، والدية واحدة الديات<sup>1</sup>، وتطلق الدية ويراد بها معان كلها تصب في نفس المعنى وهي كالتالي:

- مالٌ يُعْطَى لعائلة المقتول مقابل النفس المقتولة<sup>2</sup>، قال تعالى: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا" [سورة النساء: 92]

- المَالُ الَّذِي هُوَ بَدَلُ النَّفْسِ<sup>3</sup>.

- ثمن دم القاتل، وهو مال أو نحوه يعطيه القاتل أو أحد ذويه ولي القاتل<sup>4</sup>.

بعد التعرض للتعريف اللغوي للدية نعرج على التعريف الاصطلاحي لها، باعتبار أن التعريف اللغوي نقطة الارتكاز بالنسبة للتعريف الاصطلاحي.

## 2.1.2 - الدية اصطلاحاً

إنَّ المتَّبَع لكتب الفقهاء في المذاهب الأربعة، يجد أن تعريف الدية يدور حول معانٍ متَّفقة في المعنى وما الاختلاف إلا في الألفاظ فقط، فعرفها فقهاء الحنفية بأنها: "اسم للمال الذي هو بدل للنفس، والأرش: اسم للواجب فيما دون النَّفس"<sup>5</sup>.

أما فقهاء المالكية فيطلقون اسم العقل على الدية، دون إيراد تعريف محدد لها، وعرفها ابن عرفة بقوله: "الدية مالٌ يجبُ بقتلِ آدميٍّ حرٍّ عن دمهٍ أو بجرِّه مُقدِّراً شرعاً لا باجتهاد"<sup>6</sup>.

في حين عرف فقهاء الشافعية الدية بأنها: "المالُ الواجبُ جنايةً على الحرِّ في نفسٍ أو فيما دونها"<sup>7</sup>.

وعرفها فقهاء الحنابلة بقولهم: "المالُ المؤدَّى إلى مجنيٍّ عليه أو وليِّه بسببِ جناية"<sup>8</sup>.

- أما الفقهاء المعاصرون فأدخلوا مصطلحات التعويض، الضمان، العقوبة، في تعريفاتهم للدية كالتالي:

يقول الأستاذ مصطفى الزرقا بأن الدية ما يؤدي من المال بدلا عن النفس، وتكون محددة المقدار شرعا، وتنطوي على معنى تعويض الضرر للمجني عليه أو لورثته<sup>9</sup>.

في حين أضاف الإمام محمد أبو زهرة إلى مصطلح التعويض مصطلحا آخر وهو القصاص المعنوي حيث يقول: "الدية تعويض عن الاعتداء على النفس وقطع العضو، فهي القصاص في المعنى دون الصورة؛ لأنها تعويض عن المفقود، وتقويم لما نقص المجتمع بفقده"<sup>10</sup>.

ولقد فصل الدكتور عبد القادر عودة في تعريف الدية وأضاف عليها اسم العقوبة البديلة، فقال: "الدية هي العقوبة البديلة الأولى لعقوبة القصاص، فإذا امتنع

القصاص لسبب من أسباب الامتناع أو سقط لسبب من أسباب السقوط وجبت الدية ما لم يعف الجاني عنها أيضاً، وتكون عقوبة أصلية إذا كانت الجنائية شبه عمد لا عمداً محضاً، والدية يقصد منها - إذا أطلقت - الدية الكاملة وهي مائة من الإبل، أما ما هو أقل من الدية الكاملة فيطلق عليه لفظ الأرش، على أن الكثيرين يستعملون لفظ الدية فيما يجب أن يستعمل فيه لفظ الأرش، وتجب الدية الكاملة بتفويت منفعة الجنس وتفويت الجمال على الكمال، وهي تفوت بإبانة كل الأعضاء التي من جنس واحد أو بإذهاب معانيها مع بقاء صورتها"<sup>11</sup>.

وفي نفس السياق نجد أن الدكتور حسن علي الشاذلي أطلق مصطلح الضمان المالي على الدية، معللاً ذلك بأنها تؤدي للضحية أو أوليائه نظراً للجنائية المرتكبة، وقلما يرجى فيها العفو لعظم حرمة الأدمي"<sup>12</sup>.

نخلص من التعريفات السابقة للدية النقاط التالية:

- 1 - أن فقهاء المذاهب الأربعة اتفقوا على أن الدية مال مقابل الجنائية على النفس، أو على ما دون النفس وأطلق فقهاء الحنفية على هذه الأخيرة اسم الأرش، خلافاً للمذاهب الأخرى.
  - 2 - يتفق فقهاء المالكية والشافعية على اشتراط الحرية لاستحقاق الدية، باعتبار أن العبد يوجبون فيه القيمة كأموال، خلافاً لفقهاء الحنفية والحنابلة الذين لم يشترطوا الحرية، فيفهم أنه يحكم بالدية في الجنائية على العبد.
  - 3 - أما الفقهاء المعاصرون فمالوا إلى استعمال مصطلحات التعويض، الضمان، العقوبة، تأثراً بمصطلحات القانون الوضعي؛ وذلك راجع إلى ظهور الدراسات المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، إلا أنه يظهر أن تعريف الدكتور عبد القادر عودة هو الأقرب إلى الجمع بين تعريف فقهاء المذاهب الإسلامية.
- بعد التعرض لتعريفات الدية عند فقهاء الشريعة الإسلامية، يمكن القول بأن الدية هي: مال محدد شرعاً، سببه التعدي على النفس أو ما دونها، يدفعه الجاني أو عاقلته تعويضاً للمجني عليه أو وليه، بالشروط المتفق عليها.

اشتمل هذا التعريف على العناصر التالية:

- مال مقدر شرعا بحيث أن الدية إما تكون من الأنعام أو من الذهب أو الفضة، أم غير ذلك من النقود الورقية، مقدر شرعا بحيث أنها محددة في كتب الحديث.
- سببه التعدي على النفس (القتل) أو ما دونها من جروح أو قطع.
- يدفعه الجاني أو عاقلته، إذ أن الجاني يجب عليه أن يدفع الدية وحده في حال العمد مع امتناع القصاص، أما في حال الخطأ فتستأثر العاقلة بدفعها لتحقيق معنى التكافل والتآزر، أو لأنها مشتركة في المسؤولية على فعل الجاني لتفريطها.

- تعويضا للمجني عليه أو وليه، فيكون المال المسلم إليهم عند رضائهم به كفيل باندمال بعض الجراح؛ لأن النفس مجبولة على حب المال.

- الشروط المتفق عليها بين الطرفين، من حيث المدة وكيفية الدفع وغيرها.
- وبما أن الدراسة في هذا البحث شرعية قانونية، سنعرض في العنصر التالي التعريف بالبديل عن الدية في القانون الوضعي وهو التعويض.

## 2.2 - تعريف التعويض

يهدف التعويض إلى رفع ما أصاب الإنسان من ضرر مادي أو معنوي، لذا سنتطرق في هذه السانحة إلى تعريف التعويض لغة، ثم نعرض على التعريف الاصطلاحي للتعويض.

### 2.2.1 - التعويض لغة

العَوْضُ والعَوْضُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ عَاوَضَهُ عَوْضًا وَعِيَاضًا وَمَعْوُضَةً وَعَوْضَهُ وَأَعَاضَهُ، وَعَاوَضَهُ، وَالْإِسْمُ الْمَعْوُضَةُ، وَالْجَمْعُ أَعْوَاضٌ<sup>13</sup>، وبعد استقراء معاجم اللغة العربية وجدت أنه يدور حول أربعة معانٍ مختلفة في اللفظ ومتقاربة في المعنى؛ وهذه المعاني هي:

الْبَدَلُ مثل: "حين أرهقت عيناه استعاض عن القراءة بالسَّماع"<sup>14</sup>.

المقَابِلُ، مثل: "حصل على السلعة بعَوْض"<sup>15</sup>.

الخَلْفُ، مثل: "عاضتهم الدولة من دُورهم التي هدمتها دُوراً جديدة"<sup>16</sup>.



التَّادِرُكُ وَالِاسْتِعَادَةُ، مِثْلُ: "عَوَّضَ الْوَقْتَ الَّذِي ضَاعَ مِنْهُ"<sup>17</sup>.

بعد تعريف التَّعْوِيزِ لغةً وجب التَّطَرُّقُ لما استعمل له هذا المصطلح في عرف فقهاء الشريعة الإسلامية من خلال العنصر الأول، وأما العنصر الثاني فيكون خاصاً بتعريف التَّعْوِيزِ اصطلاحاً عند فقهاء القانون الوضعي.

## 2.2.2 تعريف التَّعْوِيزِ اصطلاحاً

من خلال تتبع كتب فقهاء الشريعة الإسلامية نجد أنهم استعملوا مصطلح الضَّمانِ أو التَّضْمَنِ للتعبير عن التَّعْوِيزِ الذي استعمله القانون الوضعي، لذا سنتطرق إلى تعريف الضَّمانِ، ثم نتبعه بتعريف التَّعْوِيزِ.

### 1.2.2.2 تعريف الضَّمانِ (التَّعْوِيزِ) في الشريعة الإسلامية

إن فكرة الضَّمانِ التي تحدد قواعد المسؤولية والتزام كل إنسان بضمان فعله وتصرفه تحفل بها آيات القرآن الكريم، وقد وضع الرسول (صلى الله عليه وسلم) أساسها الأول عندما قال في الحديث الشريف «لا ضرر ولا ضرار»<sup>18</sup>، لذا سنتناول تعريف الضَّمانِ لغةً ثم نتبعه بالتعريف الاصطلاحي للضَّمانِ.

### 1.1.2.2.2 تعريف الضَّمانِ لغةً:

الضَّادُ والمِيمُ والنون أصلٌ صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمنت الشيء إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضماناً من هذا؛ لأنه إذا ضمنه استوعب ذمته<sup>19</sup>، وهو يطلق في اللغة على أربعة معان:

1. الكفالة: فَضَمَنْ الشَّيْءَ: كَفَلَهُ، وَضَمَّنَهُ إِيَّاهُ: كَفَلَهُ<sup>20</sup>.
2. الحفظ والرعاية<sup>21</sup>: ومنه قول النبي (صلى الله عليه وسلم): «الإمام ضامنٌ، والمؤذن مؤتمنٌ، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين»<sup>22</sup>.
3. التَّغْرِيمُ: فَضَمَّنْتُهُ الشَّيْءَ: عَرَمْتُهُ<sup>23</sup>.
4. الالتزام: فَضَمَنْتُ الْمَالَ التَّرْمِئَةَ، وَيَتَعَدَى بِالتَّضْعِيفِ، فيقال: ضَمَنْتُهُ الْمَالَ، أَي: أَلَزَمْتُهُ إِيَّاهُ<sup>24</sup>.

هذه المعاني الأربعة للضمان يمكن إدراج الحفظ والرعاية تحت معنى الكفالة، أما الالتزام فيمكن أن ندرجه تحت معنى التبريم، وهما الأقرب إلى معنى التعويض الذي نحن بصدد دراسته.

بعد بيان المعنى اللغوي للضمان نمر إلى التعريف الاصطلاحي له، أي المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عند إطلاق مصطلح الضمان.

#### 2.1.2.2. الضمان اصطلاحاً:

استعمل الفقهاء (رحمهم الله) الضمان على عدة معانٍ في أبواب متعددة من أبواب الفقه، وهي لا تخرج في الجملة عن المعنيين اللغويين الكفالة والتبريم (التعويض). والذي يعيننا في هذا البحث هو الضمان بمعنى التبريم أو التعويض، لذا سنقتصر على ذكر أهم التعريفات التي وردت لهذا المعنى.

عرفته مجلة الأحكام العدلية بأنه: "إعطاء مثل الشيء إن كان من المثليات، وقيمته إن كان من القيميات"<sup>25</sup>.

وورد في الموسوعة الفقهية على أن الضمان عكس الإبراء، ويعني التبرام حق ثابت في ذمة الغير أو إحصار من هو عليه<sup>26</sup>.

في حين عرفه علي الخفيف بأنه: "شغل الذمة بما يجب الوفاء به من مال أو عمل، أو هو واجب رد الشيء أو بدله عند تلفه"<sup>27</sup>.

وعرفه مصطفى أحمد الزرقا بأنه: "التزام بتعويض مالي عن ضرر للغير"<sup>28</sup>.

وأضاف وهبة الزحيلي بأنه: "الالتزام بتعويض الغير عما لحقه من تلف المال أو ضياع المنافع، أو عن الضرر الجزئي أو الكلي الحادث بالنفس الإنسانية"<sup>29</sup>.

يظهر من خلال التعريفات التي أوردناها أن:

- الضمان يدل على الالتزام بالتعويض والغرامة.

- القصد من تشريع الضمان هو جبر الضرر وتعويض الآخرين عما لحقهم من أضرار مادية بسبب الاعتداء على أموالهم أو أنفسهم.

- لا فرق في الضمان بين مكلف وغير مكلف، مكتسب صفة الأهلية أو فاقد لها.

يظهر لنا بأن التعريف الأشمل للضمان هو تعريف الدكتور وهبة الزحيلي السالف الذكر، وذلك راجع لما يأتي:

- أنه دل على معنى الضمان وهو الالتزام والتعويض.  
- أنه تناول كلا من المسؤولية المدنية والجنائية فيما يتعلق بالجانب المالي المترتب عليها.

- أنه نص على تعويض المنافع في حال تلفها.  
- أن التعويض يشمل الأضرار الكلية والجزئية التي تلحق النفس الإنسانية.  
بعد تعريف الضمان باعتباره المصطلح الذي استعمله فقهاء الشريعة الإسلامية للدلالة على التعويض، نمر إلى تعريف التعويض في القانون الوضعي.

#### 2.2.2.2. تعريف التعويض في القانون الوضعي

لم تورد التشريعات المدنية تعريفا جامعاً مانعاً للتعويض وإنما يطلق ويراد به الإشارة إلى ما يقابل المسؤولية، وهو نفس الشيء بالنسبة لشرح القانون المدني الذين يطلقون التعويض مباشرة لبيان جزاء المسؤولية المدنية، وذلك ربما يرجع إلى أن التعويض معناه واضح لا يحتاج إلى زيادة إيضاح، إلا أن بعض فقهاء القانون المدني حاولوا وضع تعريف للتعويض، ومن هذه التعريفات ما يلي:

ورد مصطلح التعويضات في معجم القانون وعرفت بأنها "مبالغ يلتزم بها المسؤول عن ضرر معين، ويقصد بها جبر هذا الضرر"<sup>30</sup>.

وعرف التعويض بأنه "حق للدائن والالتزام للمدين، يثبتان في ذمتها عند الإخلال بالالتزام، ويكون إما نقدياً أو في شكل ترضية أخرى مساوية للمنفعة التي كان سينالها الدائن لو لم يتم الإخلال بالالتزام"<sup>31</sup>.

فالتعويض جبر الضرر الذي لحق المصاب، وتأكيداً لهذا المعنى جاءت المادة 124 من القانون المدني الجزائري بما يلي: "كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضرراً للغير يلزم من كان سبباً في حدوثه بالتعويض"<sup>32</sup>.

في حين عرف عبد الرزاق أحمد السنهوري التعويض بقوله: "هو الحكم الذي يترتب على تحقق المسؤولية، وهو جزاؤها"<sup>33</sup>.

المتأمل للتعريف الواردة يدرك أنه عند وقوع أي ضرر يجب أن يقابله التزام مالي يدفعه المتسبب، سواء كان هذا الضرر ماديا أو معنويا .

لكن لم يعلقوا الحصول على هذا الالتزام على رغبة المضرور عن طريق رفع الدعوى المدنية، مما يظهر للقارئ بأنه بمجرد وقوع الضرر يقابل بتعويض مثله مثل العقوبة.

بناء على التعريف التي أوردناها للتعويض نخلص إلى أن:

التعويض هو جزاء المسؤولية المدنية بنوعها العقدية والتقصيرية، الغاية منه جبر الضرر الذي لحق المضرور.

هذا التعريف اشتمل على:

- أن التعويض ينشأ عن المسؤولية المدنية.

- أن التعويض يشمل المسؤولية العقدية الناشئة عن العقد، وكذلك المسؤولية التقصيرية الناشئة عن التقصير.

- أن التعويض يهدف إلى جبر الضرر، عكس العقوبة التي تهدف إلى الزجر والردع.

- أن التعويض يقدر حسب الضرر زيادة ونقصانا .

ملاحظة: بما أن التعويض هو المصطلح الذي أضحي حديثا يدل على الضمان، فقد اجتهد بعض فقهاء الشريعة الإسلامية المعاصرين لبيان المقصود منه. فعرف الدكتور وهبة الزحيلي التعويض بأنه "تغطية الضرر الواقع بالتعدي أو الخطأ"<sup>34</sup>.

وقيل معناه "ردّ بدل التآلف"<sup>35</sup>، أو هو: "جبر الضرر الذي يلحق المصاب"<sup>36</sup>.

بعد بيان تعريف الدية والتعويض المدني، نحاول في العنصر التالي إجراء مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي فيما يخص بيان معنى الدية والتعويض المدني.

## 3.2.2 - مقارنة تعريف الدية والتعويض المدني بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

من خلال إيرادنا لتعريف كل من الدية والتعويض نستنتج أن:

1. التعويض في القانون الوضعي هو الصلح في الشريعة الإسلامية بمقابل، فكلما تنازل أهل المقتول أو الضحية عن الدية يكون الصلح بمقابل أو بدون مقابل، فالفرق بينهما أن التعويض (الصلح بمقابل في الشريعة الإسلامية) يكون دائما أقل من الدية، أما التعويض في القانون الوضعي فقد يكون مساويا للدية أو أقل منها.

2. الدية والتعويض المدني كلاهما يهدف إلى جبر الضرر الذي لحق المجني عليه.

3. الحصول على الدية أو التعويض المدني متوقف على طلب الضرر تخفيفا عليه من وطأة الجناية.

4. الدية هي عبارة عن مال لا غير، أما التعويض فيكون مالا كما يمكن أن يكون منفعة مساوية للضرر، فالتعويض أعم من الدية في هذه الخاصية.

5. مصطلح التعويض لم يرد في كتب الفقه الإسلامي، وإنما استعير عنه بمصطلح الضمان.

6. الضمان أعم من التعويض المدني، فكل تعويض ضمان وليس كل ضمان تعويض، فالضمان يشمل زيادة على التعويض الكفالة.

بعد الانتهاء من العنصر الأول الخاص بالتعريف بموضوع البحث من خلال مصادره، والذي يمكن اعتباره بمثابة تمهيد يهدف إلى إعطاء تصور عام وشامل عن الموضوع، نأتي إلى الحديث عن لب الموضوع وفحواه في العنصر الثاني.

3. العناصر المشتركة بين الدية والتعويض المدني.

عندما حلت القوانين الوضعية محل أحكام الشريعة الإسلامية، استبدلت هذه الأخيرة بأحكام بديلة عنها، ومنها الدية التي استعير عنها بالتعويض المدني.

الأمر الذي دفع مجموعة من العلماء المعاصرين -أبرزهم السيد قطب<sup>37</sup> والإمام محمد أبو زهرة<sup>38</sup> - إلى اعتبار الدية تعويضا ماليا أو أقرب ما تكون إلى التعويض المالي مستنديين في ذلك على جملة من الأدلة لتوضيح ما ذهبوا إليه، وذلك لتشابههما في كثير من النقاط، ولتفصيل هذه العناصر، لا بأس من التطرق إليها على النحو التالي:

### 1.3. من حيث المطالبة والاستفادة:

يُقصد من هذا العنصر بيان أن المستفيد من الدية أو التعويض المدني هو المضرور في حال حياته، أو ورثته إن تسبب الضرر في هلاكه، فقد ورد في المادة<sup>47</sup> من القانون المدني الجزائري أن "لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء والتعويض عما يكون قد لحقه من ضرر"<sup>39</sup>، وهو نفس ما نصت عليه المادة 2 من قانون الإجراءات الجزائية بقولها "يتعلق الحق في الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناجم عن جناية أو جنحة أو مخالفة بكل من أصابهم شخصا ضرر مباشر"<sup>40</sup>، كما يحق لورثة المضرور رفع الدعوى المدنية بالتعويض عما أصابهم من ضرر مادي أو معنوي<sup>41</sup>، فمن خلال استقراء ما تضمنته المادتان من أحكام يمكن القول أنه يحق للضحية (المجني عليه أو ورثته) كونه المستفيد من التعويض أن يرفع دعوى المطالبة بوقف الاعتداء وكذا التعويض عن الأضرار التي سببها له هذا الاعتداء سواء كانت أضرارا مادية أم معنوية.

وهذا ما قرره الشريعة الإسلامية من خلال القاعدة الفقهية "الضرر يزال" وإزالته تكون بالتعويض، فالدية مال خالص للمجني عليه في حال كانت الجناية على ما دون النفس، أو وليه في حال كانت على النفس، مما يعني أنها لا توضع في بيت مال المسلمين أو في خزينة الدولة<sup>42</sup>، وفي هذا الشأن يقول الشيخ محمد أبو زهرة بأن الدية تعويض عن فقد أولياء الدم من أسرة المقتول، ويكون حكمه حكم الميراث الذي يؤول إليهم<sup>43</sup>.

## 2.3. من حيث جواز التنازل

تقسّم الحقوق باعتبار أصحابها إلى حقوق عامة ينتج عن التعدي عليها مساس بالمجتمع كله، فلا يحق لأي كان التنازل عنها، وحقوق خاصة تمس الأفراد، والتعويض حق خالص لصاحبه، له فيه حرية التصرف مطالبة أو عفواً أو تنازلاً بعد مطالبة، وهو ما ذهب إليه المشرع الجزائري في المادة 47 من القانون المدني الجزائري سالف الذكر، وأضافت المادة 246 من قانون الإجراءات الجزائية "يعد تاركاً لادعائه كل مدع مدني يتخلف عن الحضور أو لا يحضر عنه من يمثله في الجلسة رغم تكليفه بالحضور تكليفاً قانونياً"، ونصت المادة الثانية في فقرتها الثانية من قانون الإجراءات الجزائية على أنه "لا يترتب على التنازل عن الدعوى المدنية إيقاف أو إرجاء مباشرة الدعوى العمومية"، يفهم من نصوص هذه المواد أن المشرع أجاز للمتضرر التنازل عن حقه في التعويض؛ لأنه حق خاص به.

وما قرره القانون المدني يتفق أتم الاتفاق مع ما ذهبت إليه الشريعة الإسلامية في أن الحقوق حقان، حق لله تعالى أو ما يسمى بالحق العام وحق للعبد ويسمى بالحق الخاص، فحقوق الله تعالى لا تقبل تنازلاً ولا عفواً ولا زيادة ولا نقصاناً؛ لأن "الجرم الذي يقع على حق الله يتعلق به نفع عام من غير اختصاص بأحد، وهذا الحق لما كان عظيم الخطر شامل النفع نسب إلى الله تعالى تعظيماً له وتقديراً، ومن هذه الحقوق الحدود الخالصة وهي عقوبات كاملة عندهم ومثل العقوبات القاصرة كحرمان القاتل من الأثاث، وجميعها تستوفى باسم النفع العام ولا يقبل فيها العفو ولا التنازل ولا الصلح إلا في بعض المستثنيات القليلة"<sup>44</sup>

أما حقوق العبد فيجوز التنازل عنها والعفو؛ لأن "الجرم الذي يقع على حق العبد، فهو الذي يتعلق به مصلحة خاصة عندهم، تلك المصلحة لأحد من الناس وهو المضرور وتلك الحقوق مثل حرمة مال الغير، ولصاحب الحق أن يسقطها بالصلح أو التنازل أو العفو ويجرى فيها الإرث بخلاف حق الله. ويدخل

في حقوق العباد... الضمانات أو الجرم المدني أو المسؤولية التقصيرية كوجوب دفع بدل المتلفات كما يدخل فيها التعويض الذي يحمل معنى العقوبة الخاصة كالدية والأرش<sup>45</sup>

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الدية التي تعتبر حقا ماليا خالصا للمجني عليه أو أهله يجوز لهم المطالبة بها كاملة أو التنازل عنها بمقابل أو بدون مقابل، ولا يحكم بالدية في حال تنازل المجني عليه عنها<sup>46</sup>، قال تعالى: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا" [سورة النساء: 92]، [يَصَدَّقُوا] أَصْلُهُ (أَنْ يَتَصَدَّقُوا) فَأُدْغِمَتِ اللَّتَاءُ فِي الصَّادِ. وَالتَّصَدَّقُ الْإِعْطَاءُ، يَعْنِي إِلَّا أَنْ يُبْرِيَ الْأَوْلِيَاءَ وَرَثَةَ الْمَقْتُولِ [القاتلين] مما أوجب الله لهم من الدية عليهم، فَتَسْقُطُ الدِّيَةُ الَّتِي هِيَ حَقٌّ لَهُمْ<sup>47</sup>.

وعليه يظهر جليا أن هناك تشابها تاما بين الدية والتعويض المدني في هذا العنصر، وبالتالي فإن الدية والتعويض المدني كلاهما حق خاص للمضروب، فله المطالبة به أو التنازل عنه.

### 3.3. من حيث تحمل غير الجاني عبء الدفع

الأصل أن مرتكب الفعل هو من تقع عليه جريرة أفعاله دون غيره، فالعدالة تقتضي عدم تحميل النتيجة غير المتسبب فيها مهما قربت صلته به كما لا تورث عنه؛ لقوله تعالى: "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ" [سورة الأنعام: 164]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « وَلَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةٍ أَبِيهِ، وَلَا بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ »<sup>48</sup>، كما أكد على هذا المبدأ القانون الجزائري في المادة 160 من الدستور والقاضية بأنه: "تخضع العقوبات الجزائية إلى مبدأى الشرعية والشخصية"<sup>49</sup>، وكذلك المادة 124 من القانون المدني الجزائري السالفة الذكر بقولها: "...يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض"، إلا أنه يمكن أن يتحمل غير الجاني استثناء دفع التعويض للمضروب، فترفع الدعوى المدنية بالتعويض في مواجهة ورثة المتهم في حال وفاة الجاني، وترفع هذه الدعوى أمام المحاكم



المدنية<sup>50</sup>، فيمكن أن تتكفل بالتعويض صناديق التضامن الاجتماعي المستحدثة ووكالات التأمين أو الدولة، وذلك حسب نص المادة 140 مكرر<sup>1</sup> والتي تنص صراحة على أنه "إذا انعدم المسؤول عن الضرر الجسماني ولم تكن للمتضرر يد فيه، تتكفل الدولة بالتعويض عن هذا الضرر"<sup>51</sup>، والمشرع الجزائري تطبيقاً لذلك أنشأ إبان العشرية السوداء صندوقاً خاصاً بتعويض ضحايا الإرهاب، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 86/94، ومرسوم آخر تحت رقم 96/94 حدد التعويضات الممنوحة لضحايا الإرهاب<sup>52</sup>.

وهذا ما قرره الشريعة الإسلامية لما حملت غير الجاني عبء دفع الدية للمجني عليه أو أهله في حال الجنابة على النفس خطأ، فتحملها عاقلته<sup>53</sup> بالرغم من أنهم لم يقترفوا ذنباً، وذلك من باب التكافل الاجتماعي والتعاون على البر والتقوى، قال الشوكاني: "وتحميلُ العاقلةِ الديةَ ثابتٌ بالسنةِ وهو إجماعُ أهلِ العلمِ كما حكاهُ في الفتحِ، وتضمنُ العاقلةُ مخالِفَ لظاهرِ قوله تعالى: "ولا تزرُ وازرةٌ وزراً أخرى" سورة الأنعام: 164، فتكونُ الأحاديثُ القاضيةُ بتضمنِ العاقلةِ مُخصَّصةٌ لعمومِ الآيةِ لما في ذلكَ مِنَ المصلحةِ؛ لأنَّ القاتلَ لو أخذَ بالديةِ لأوشكَ أن تأتيَ على جميعِ ماله؛ لأنَّ تتابعَ الخطأِ لا يؤمنُ، ولو تركَ بغيرِ تغريمٍ لأهدرَ دمَ المقتول"<sup>54</sup>.

أما إذا كان الجاني مجهولاً أو كانت العاقلة معسرةً أو انعدم وجودها، فإن الدية تجب على بيت المال، وإلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء من المالكية<sup>55</sup> والشافعية<sup>56</sup> وهو ظاهر الرواية عند الحنفية<sup>57</sup>، ورواية عن الإمام أحمد<sup>58</sup> والظاهرية<sup>59</sup>، وأضاف الإمام الكاساني بأن وجود القاتل في سوق أو شارع عام يوجب الدية في بيت المال؛ لأن تدابير هذه المواضع ومصالحتها إلى العامة، فكان حفظها عليهم، فإذا قصرُوا ضمنوا، وبيت المال مالهم، فيؤخذ من بيت المال<sup>60</sup>.

بناء على ما سبق نخلص إلى أن التشريعات الوضعية أقرت أن الجاني هو من يتحمل عبء الدفع -التعويض - إلا أنه يجوز في حالات معينة كالوفاة مثلاً أن يلزم غيره بهذا التعويض كالورثة أو صناديق التضامن والتأمين، وهذا ما

أكدته الشريعة الإسلامية لما حملت العاقلة الدية كنوع من أنواع التضامن والتكافل داخل العائلة أو القبيلة أو البلد.

#### 4.3. من حيث الوجوب على المخطئ

مصطلح المسؤولية من المصطلحات الحديثة، وهي مصدر صناعي يعني في اللغة الاختبار والتبعة والمأخذة<sup>61</sup>، وتعني في الاصطلاح بوجه عام حال أو صفة من يُسأل عن أمر تقع عليه تبعته، ويراد بها أخلاقيا التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً، أما قانوننا فتعني الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقاً للقانون<sup>62</sup>، والمسؤولية قسمان أدبية وقانونية، فالأولى لم يرتب القانون عليها جزاء باعتبارها مسؤولية ذاتية يحاسب عليها الإنسان أمام الله عز وجل أولاً، إضافة إلى تانيب الضمير، أما المسؤولية القانونية فتعني أن الشخص يكون مسؤولاً أمام قانون.

تنقسم المسؤولية القانونية إلى قسمين مسؤولية جزائية (جنائية)، ومسؤولية مدنية تقسم بدورها إلى قسمين، مسؤولية عقدية، يترتب على الإخلال بالتزام مترتب عن عقد صحيح، ومسؤولية تقصيرية يترتبها القانون على الإخلال بالتزام قانوني مقتضاه ألا يضر الإنسان غيره بخطأ أو تقصير منه<sup>63</sup>، وهذا هو موضوع بحثنا.

وتقوم المسؤولية التقصيرية على ثلاثة أركان، الخطأ والضرر والعلاقة بينهما، فمرتكب الفعل الضار إذا ثبتت عليه المسؤولية بعد توافر أركانها السابقة فإنه يلزم بجزاء على تقصيره، وهو عبارة عن تعويض للمضرور بما يعادل ضرره<sup>64</sup>.

لذلك اعتبرت التشريعات الوضعية ومنها القانون المدني الجزائري الضّرر أساساً لقيام المسؤولية المدنية مهما كان نوعها، وأيا كان شكل الضّرر فإنه يوجب تعويضاً، حسب ما نصت عليه المادة 124 من القانون المدني الجزائري بقولها: "كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضرراً للغير يلزم من كان سبباً في حدوثه بالتعويض"<sup>65</sup>، فنص المادة لم يشترط الأهلية في الجاني لتحمل تبعه أفعاله، فإذا سبب ضرراً للغير وجب عليه التعويض، وهو عين ما قرره أحكام

الشريعة الإسلامية حين رتبت الدية جزاء على القتل الخطأ، قال الله تعالى: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا" [سورة النساء: 92]، يقول ابن العربي في تفسيره لهذه الآية: "أوجب الله تعالى الدية في قتل الخطأ جبراً، مما يدل على أن قاتل الخطأ لم يكتسب إثماً ولا محرماً"<sup>66</sup>، وروى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه قال: "اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، ف قضى أن دية جبينها غرة، عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها"<sup>67</sup>.

وبالتالي فإن الدية في القتل الخطأ جبر لا عقوبة، لذا يلزم بها الصبي والنائم والمكره إذا أقدموا على القتل، على الرغم أنهم غير مؤاخذين على ذلك لرفع المسؤولية عنهم تطبيقاً لقوله تعالى: "رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا" [سورة البقرة: 286]، وللحديث الذي رواه ابن عباس (رضي الله عنهما)، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ"<sup>68</sup>، وحديث الذي رواه أمنا عائشة (رضي الله عنها): أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلَىٰ حَتَّىٰ يَبْرَأَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَكْبُرَ"<sup>69</sup>.

فلا تشترط الشريعة الإسلامية البلوغ ولا العقل في إيجاب الدية، لا في جانب القاتل، ولا في جانب المقتول، فإذا قتل صبي أو مجنون معصوم الدم وجبت الدية، فتكون بذلك تعويضاً على ما أقدموا عليه<sup>70</sup>.

ومما سبق يظهر جلياً مدى الاتفاق التام بين أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية في أن الضرر هو أساس الضمان أو التعويض وليس التعدي.

### 5.3. من حيث التقدير

لم تحدد التشريعات الوضعية قيمة التعويض الواجب دفعه للضحية، إلا في حوادث السير فإنه محدد بالأمر رقم 15/74 والمعدل بالقانون رقم 31/88.

فهذه التشريعات لم تحدد مقدار التّعويضات التي تمنح للمجني عليه في مجال الأفعال المجرمة من جنايات وجنح ومخالفات، بل ترك ذلك للسلطة التقديرية للقاضي وكذا لطلبات المجني عليه، ويقدر التّعويض المدني على قدر الضّر الذي أصاب المضرور، وفق ما نصت عليه المادة 131 (معدلة) بقولها "يقدر القاضي مدى التّعويض عن الضّر الذي لحق المصاب طبقاً لأحكام المادتين 182 و 182 مكرر مع مراعاة الظروف الملائمة، فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يقدر مدى التّعويض بصفة نهائية، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بالنظر من جديد في التقدير"<sup>71</sup>، يتضح من نص المادة أن التعويض المدني يقدره القاضي على حسب جسامة الضرر الذي لحق المضرور، وهو نفس ما قرره أحكام الشريعة الإسلامية حين اعتبرت الضّر وقدرته حتى تتناسب معه الدية، فما كان يلتئم ويعود كما كان فلا دية فيه لزوال الضّر<sup>72</sup>، فإذا وجد ضرر وجدت الدية بمقدار هذا الضّر، وإن زال زالت الدية معه.

فالدية متنوعة في الشريعة الإسلامية، فمنها ما يتعلق بالنفس وهي متساوية فيه، لفوات النفس، وأما دية الجناية على ما دون النفس فهي مختلفة فمنها ما يوجب الدية كاملة كمن فقد أنفه أو لسانه أو ذكره لعدم تعدده، ومنها ما يكون على نصف الدية وهو يوجد منه اثنين كالعينين والأذنين والشفقتين...، وكذلك ما يوجد منه أربعة يكون على ربع الدية مثل الأجنان، والقاعدة في ذلك أن ما وجد في الإنسان منفرداً له الدية فإن تعدد قسمت الدية على هذا العدد<sup>73</sup>.

بناء على ما سبق نخلص إلى أن ما ذهب إليه التشريعات الوضعية يتفق أتم الاتفاق مع ما تضمنته أحكام الشريعة الإسلامية في كون الدية والتعويض المدني كلاهما يقدر حسب درجة الضرر الذي أصاب المضرور، إلا أنهما يختلفان في أن التعويض المدني ترك أمر تحديده للسلطة التقديرية للقاضي، أما الدية فهي محددة ولا تخضع لتقدير القاضي ولا لغيره.

## 6.3. من حيث عدم توافر عنصرى الزجر والردع

من الأهداف الأساسية للعقوبة هي تحقيق الردع والزجر، على خلاف الجزاء في المسؤولية المدنية فيكون الغرض منه جبر ما حدث من الضرر وإعادة الأمر إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر، وليست بغرض الردع أو الزجر<sup>74</sup>، فالتعويض المدني لا يحمل في ثناياه الانتقام بل يدل على التخفيف المتمثل في جبر الضرر، وكل ما فيه تخفيف ومصلحة عامة للناس كان لأحكام الفقه الإسلامي قدم السبق في تشريعه ومن ذلك الدية، حيث جعلت دية القتل الخطأ أو شبه العمد موزعة على أفراد العاقلة، مما يدل على التيسير والتضامن والتكافل لوجود عنصر الخطأ، لا على سبيل الزجر والردع فلا يعقل أن تعاقب العاقلة على ما لم تجنه. مما سبق نخلص إلى أن الشريعة الإسلامية والقانون المدني الوضعي قصدا من وراء الحكم بالدية والتعويض المدني سد حاجات المجني عليه أو وليائه من هذا المال، ورفع الضرر عنهم، وليس بهدف التشفي والانتقام من الجاني.

## 4. الخاتمة

صفوة القول، أنه من خلال دراستنا لموضوع التداخل بين الدية والتعويض المدني، في كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي استخلصنا النتائج التالية:

1 - يقابل الدية في القوانين الوضعية التعويض المدني الناشئ عن المسؤولية التقصيرية.

2 - خلت كتب الفقه الإسلامي من مصطلح التعويض وإنما استعمل مصطلح الضمان، الذي هو أعم من التعويض، إذ هو يشمل الكفالة والتعويض.

3 - اتفقت التشريعات المدنية مع الشريعة الإسلامية على أن التعويض المدني يشترك مع الدية في العناصر التالية:

أ - من حيث المطالبة والاستفادة الخاصة بالمضرون، فالدية والتعويض المدني كلاهما حق يستفيد منه المضرون شخصيا، فلا يصيب منه بيت المال أو خزينة الدولة شيئا.

ب - من حيث جواز التنازل من طرف صاحب الحق، إذ أن الدية والتعويض المدني حق للمجني عليه أو أوليائه، له فيه حرية التصرف مطالبة أو عفوا أو تنازلاً بعد مطالبة.

ت - من حيث تحمل غير الجاني عبء الدفع من عاقلة (صناديق الضمان)، أو بيت مال المسلمين (خزينة الدولة)، فقد ألزمت الشريعة الإسلامية العاقلة وبيت المال (خزينة الدولة) - عند انعدام العاقلة - دفع الدية في حال الخطأ، أما التعويض المدني فيدفعه ورثة الجاني عند وفاته أو صناديق الضمان والتأمين.

ث - من حيث الوجوب على المخطئ وفاقد الأهلية، إذ أن الضرر هو أساس الضمان أو التعويض في كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وليس التعدي.

ج - من حيث التقدير حسب الضرر، فجسامة الضرر هي المتحكمة في تحديد قيمة كل من الدية والتعويض المدني.

ح - من حيث عدم توافر عنصرى الزجر والردع، فالهدف الرئيسي للحكم بالتعويض المدني والدية في حال الخطأ هو جبر الضرر لا الزجر والردع.

الهوامش:

- 1\_ جمال الدين ابن منظور (1414هـ)، لسان العرب، دار صادر، ج15، ص383.
- 2\_ أحمد مختار عبد الحميد عمر (1429 هـ / 2008 م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ج3، ص2420.
- 3\_ الفيومي ثم الحموي (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، ج2، ص654.
- 4\_ جيران مسعود (1992م)، معجم الرائد، دار العلم للملايين، ص368.
- 5\_ ابن عابدين (1412هـ/1992م)، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، ج6، ص573.
- 6\_ محمد بن قاسم الأنصاري الرصاع (1350هـ)، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، المكتبة العلمية، ص480.
- 7\_ محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (1415هـ/1994م)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ج5، ص295.

- 8\_ منصور بن يونس البهوتي (1438هـ)، الروض المربع بشرح زاد المستنقع مختصر المقنع، دار الركائز للنشر والتوزيع، ج 3، ص 341.
- 9\_ ينظر مصطفى أحمد الزرقا (1425هـ/2004م)، المدخل الفقهي العام، دار القلم، ج 2، ص 683\_684.
- 10\_ ينظر محمد أبو زهرة (د.ت)، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (العقوبة)، دار الفكر العربي، ص 498\_506.
- 11\_ عبد القادر عودة (د.ت)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، ج 2، ص 261.
- 12\_ ينظر حسن علي الشاذلي (د.ت)، الجنايات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون، دار الكتاب الجامعي، ص 337.
- 13\_ جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج 7، ص 192.
- 14\_ مجمع اللغة العربية بالقاهرة "إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار" (د.ت)، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج 2، ص 637.
- 15\_ سعدي أبو حبيب (1408هـ/1988م)، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دار الفكر، ص 268.
- 16\_ أحمد رضا (1377\_1380هـ)، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، ج 4، ص 246.
- 17\_ أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 2، ص 1576.
- 18\_ أبو داود (1430هـ/2009م)، سنن أبي داود تحقيق الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، أول كتاب الأفضية، أبواب من القضاء، رقم الحديث 3636، ج 5، ص 478، قال المحقق صحيح لغيره.
- 19\_ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (1399هـ/1979م)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ج 3، ص 372.
- 20\_ جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 257.
- 21\_ مرتضى الزبيدي (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ج 35، ص 333.
- 22\_ أبو داود، سنن أبي داود تحقيق الأرنؤوط، كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، ج 1، ص 389، قال المحقق حديث صحيح.
- 23\_ الفيروز آبادي (1426هـ/2005م)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 1212.
- 24\_ الفيومي ثم الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج 2، ص 364.
- 25\_ علي حيدر (1411هـ/1991م)، درر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية، دار الجيل، ج 1، ص 448.

- 26\_ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (1404\_1427هـ)، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، ج1، ص145.
- 27\_ علي الخفيف (2000م)، الضمان في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، ص8\_9.
- 28\_ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، ج2، ص1035.
- 29\_ وهبة بن مصطفى الزحيلي (1433هـ/2012م)، نظرية الضمان، دار الفكر، ص22.
- 30\_ مجمع اللغة العربية بمصر (1460هـ/1999م)، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص74.
- 31\_ أشواق دهيمي (2013/2014م)، أحكام التعويض عن الضرر في المسؤولية العقدية، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، ص11.
- 32\_ القانون المدني الجزائري (2007)، ص22.
- 33\_ عبد الرازق احمد السنهوري (د.ت)، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، ج1، ص916.
- 34\_ وهبة بن مصطفى الزحيلي، نظرية الضمان، ص82.
- 35\_ صبحي المحمصاني (د.ت)، النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، دار العلم للملايين، ج1، ص158.
- 36\_ سيد أمين محمد (2001م)، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن، بدون دار نشر، ص115.
- 37\_ ينظر سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (1412هـ)، في ظلال القرآن، دار الشروق، ج2، ص735 و ص899.
- 38\_ ينظر محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (العقوبة)، ص45 و ص506 و ص507.
- 39\_ القانون المدني الجزائري (2007)، المادة 47، ص9.
- 40\_ قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المادة 2، ص1.
- 41\_ سليمان عبد المنعم (1999م)، أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص393.
- 42\_ ينظر عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي، ج1، ص669.
- 43\_ ينظر محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (العقوبة)، ص510.
- 44\_ سيد أمين، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن، ب.ط، ب.ت، ص37.
- 45\_ سيد أمين، المرجع نفسه، ص37.
- 46\_ عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي، ج1، ص669.



- 47 - شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 323.
- 48\_ النسائي (1406هـ / 1986م)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، كتاب تحريم الدم، باب تحريم القتل، رقم الحديث 4127، ج 7، ص 127، صححه الألباني.
- 49\_ الدستور الجزائري (2016)، المادة 160، ص 20.
- 50\_ مولاي ملياني بغدادي (1992م)، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 78.
- 51\_ القانون المدني الجزائري (2007)، ص 25.
- 52\_ مرسوم تنفيذي رقم 86/94 المؤرخ في 29 شوال عام 1414 الموافق لـ 10 أبريل 1994 المتعلق بمعاش الخدمة وتعويض الأضرار الجسدية الناجمة عن أعمال الإرهاب، الجريدة الرسمية، عدد 22، سنة 1994، ص 5.
- 53\_ العاقلة أصله من عقل الإبل وهي الحبال التي تُثنى بها أيديها إلى ركبها وقيل من العقل وهو المنع لأنهم يمنعون عن القاتل، وعاقلة الجاني عند فقهاء السادة الحنفية هم أهل ديوانه (الجيش)، وإن لم يكن من الجيش فقبيلته وأقاربه. وعند فقهاء السادة المالكية والشافعية والحنابلة العاقلة هم العصبة من قرابة الأب. ينظر المرغيناني (د.ت)، الهداية في شرح بداية المبتدي، دار احياء التراث العربي، ج 4، ص 506. / الخرشي (د.ت)، شرح مختصر خليل، دار الفكر، ج 8، ص 45 / الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج 5، ص 358. / البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، ج 5، ص 358.
- 54\_ الشوكاني (1413هـ / 1993م)، نيل الأوطار، دار الحديث، ج 7، ص 98.
- 55\_ الخرشي، شرح مختصر خليل، ج 8، ص 46.
- 56\_ شهاب الدين الرملي (1404هـ / 1984م)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، ج 7، ص 372.
- 57\_ الكاساني (1406هـ / 1986م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ج 7، ص 256.
- 58\_ ابن قدامة المقدسي (1388هـ / 1968م)، المغني، مكتبة القاهرة، ج 8، ص 397.
- 59\_ ابن حزم الظاهري (د.ت)، المحلى بالآثار، دار الفكر، ج 11، ص 5.
- 60\_ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج 7، ص 290.
- 61\_ رينهارت بيتر أن دوزي (1979\_ 2000م)، تكملة المعاجم العربية، وزارة الثقافة والإعلام، ج 6، ص 14.
- 62\_ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 1، ص 411.
- 63\_ علي على سليمان (2003م)، النظرية العامة للالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 113.

- 64\_ سيد أمين محمد، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن، ص114.
- 65\_ القانون المدني الجزائري (2007)، ص22.
- 66\_ أبو بكر الرازي الجصاص (1415هـ/1994م)، أحكام القران، دار الكتب العلمية، ج1، ص600.
- 67\_ مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، لبنان، لا.ط، دت، كِتَابُ الْقَسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالذِّيَاتِ، بَابُ ذِيَّةِ الْجَنِينِ، وَوُجُوبِ الذِّيَّةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا، وَشِبْهِ الْعُمْدِ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي، رقم الحديث1681، ج3، ص1309.
- 68\_ محمد بن يزيد القزويني (1430 هـ \_ 2009 م)، سنن ابن ماجه ت الأرناؤوط، دار الرسالة العلمية، رقم الحديث 2045، ج3، ص201، قال المحقق حديث صحيح.
- 69\_ أبو داود، سنن أبي داود تحقيق الأرناؤوط، كتاب الحدود، باب المجنون يسرق أو يصيب حدا، رقم الحديث:4398، ج6، ص452. قال الارناؤوط إسناده صحيح.
- 70\_ محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري (1430هـ/2009م)، موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، ج5، ص74.
- 71\_ القانون المدني الجزائري (2007م)، المادة 131، ص23.
- 72\_ عوض أحمد إدريس (1986م)، الدية بين العقوبة والتعويض في الفقه الإسلامي المقارن، دار ومكتبة الهلال، ص584.
- 73\_ موسى بن أحمد الحجاوي (دت)، زاد المستقنع في اختصار المقنع، دار الوطن للنشر، ص214.
- 74\_ مصطفى إبراهيم الزلي (1435هـ/2014م)، موانع المسؤولية الجنائية، إحسان للنشر والتوزيع، ص25.

### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش.
1. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (1399هـ/ 1979م)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، دمشق، سورية، لا.ط.
2. أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (دت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، لا.ط.
3. أحمد رضا (1377\_1380هـ)، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، لا.ط.
4. أحمد مختار عبد الحميد عمر (1429 هـ / 2008 م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1.

5. أبو بكر الرازي الجصاص (1415هـ/1994م)، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
6. جبران مسعود (1992م)، معجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط7.
7. ابن حزم الظاهري (د.ت)، المحلى بالأثر، دار الفكر، بيروت، لبنان، لا.ط.
8. حسن علي الشاذلي (د.ت)، الجنائيات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون، دار الكتاب الجامعي، ط2.
9. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السُّجِسْتَانِي (1430هـ / 2009م)، سنن أبي داود تحقيق الارنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، لبنان، ط1.
10. رينهارت بيتر آن دُوَزي (1979\_2000م) ، تكملة المعاجم العربية، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط1.
11. سعدي أبو حبيب (1408هـ / 1988م)، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2.
12. سليمان عبد المنعم (1999م)، أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2.
13. سيد أمين محمد (2001م)، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن، بدون دار نشر، لقاهرة، مصر، طبعة عام 2001م.
14. سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (1412هـ)، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط17.
15. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (1406هـ / 1986م)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية، ط2.
16. أبو عبد الله بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (1384هـ/1964م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2.
17. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (1404هـ/1984م)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط أخيرة.
18. صبحي المحمصاني (د.ت)، النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2.
19. ابن عابدين (1412هـ/1992م)، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2.
20. عبد الرازق احمد السنهورى (د.ت)، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، لا.ط.

21. عبد القادر عودة (د.ت)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، لا.ط.
22. علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (1406هـ / 1986م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.
23. علي الخفيف، الضمان في الفقه الإسلامي (2000م)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، لا.ط.
24. علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني (د.ت)، الهداية في شرح بداية المبتدي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، لا.ط.
25. علي حيدر (1411هـ/1991م)، درر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية، دار الجيل، ط1.
26. علي على سليمان (2003م)، النظرية العامة للتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5.
27. عوض أحمد إدريس (1986م)، الدية بين العقوبة والتعويض في الفقه الإسلامي المقارن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1.
28. أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (1414هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3.
29. أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، لا.ط.
30. ابن قدامة المقدسي (1388هـ/1968م)، المغني، مكتبة القاهرة، مصر، دط.
31. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (1426هـ/2005م)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8.
32. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (1430 هـ / 2009 م)، سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، لبنان، ط1.
33. مجمع اللغة العربية بالقاهرة \_إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار\_ (د.ت)، المعجم الوسيط، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، لا.ط.
34. مجمع اللغة العربية بمصر (1460هـ/1999م)، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، لا.ط.
35. محمد أبو زهرة (د.ت)، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (العقوبة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، لا.ط.
36. محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري (1430هـ/2009م)، موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، ط1.
37. محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (1415هـ / 1994م)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط1.
38. محمد بن عبد الله الخرشبي (د.ت)، شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، لا.ط.

39. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (1413هـ / 1993م)، نيل الأوطار، دار الحديث، مصر، ط1.
40. محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع (1350هـ)، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
41. مسلم بن الحجاج (د.ت)، صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، لبنان، لا.ط.
42. مصطفى إبراهيم الزلي (1435هـ/2014م)، موانع المسؤولية الجنائية، إحسان للنشر والتوزيع، كردستان، العراق، ط1.
43. مصطفى أحمد الزرقا (1425هـ/2004م)، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، سورية، ط2.
44. منصور بن يونس البهوتي (1438هـ)، الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع، دار الركائز للنشر والتوزيع، الكويت، ط1.
45. موسى بن أحمد الحجاوي (د.ت)، زاد المستقنع في اختصار المقنع، دار الوطن للنشر، الرياض، لا.ط.
46. مولاي ملياني بغدادي (1992م)، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، لا.ط.
47. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (1404\_1427هـ)، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، الكويت، ط2.
48. وهبة بن مصطفى الرُّحَيْلِيّ (1433هـ/2012م)، نظرية الضمان، دار الفكر، بيروت، ط9.
- القوانين:
1. الدستور الجزائري (2016م)، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
2. قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (2007م).
3. القانون المدني الجزائري (2007م).
4. مرسوم تنفيذي رقم 86/94 المؤرخ في 29 شوال عام 1414 الموافق لـ 10 أبريل 1994م المتعلق بمعاش الخدمة وتعويض الأضرار الجسدية الناجمة عن أعمال الإرهاب، الجريدة الرسمية، عدد 22، سنة 1994.
- الرسائل العلمية والمجلات:
1. أشواق دهيمي (2013/2014م)، أحكام التعويض عن الضرر في المسؤولية العقدية، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، الجزائر.